الانتفاضة الشعبية ضد الشاه تتجاوز الحدود وتعتبر تهديداً مباشراً للامبريالية في الشرق الأوسط

انهارت جميع توقعات المراقبين السياسيين الغربيين عن قرب انفراج الأزمة السياسية والاقتصادية العامة في ايران. فقد افادت الانباء الواردة من طهران ان الانتفاضة الشعبية ضد نظام الشاه قد اتسمت بالمزيد من الاتساع والشمول.

وذكرت وكالات الانباء ان اتجاه الغضب الجماهيري قد تمثل بهجمات المتظاهرين على معظم المباني الحكومية حيث احرقت مباني وزارات الاعلام والسياحة والسفارة البريطانية ومكاتب الخطوط الجوية البريطانية والامريكية ومكتب طيران ال ــ عال الاسرائيلي، كما حاول المتظاهرون احتلال السفارة الامريكية واحرقوا الفنادق الكبرى.

وتضيف هذه الوكالات ان الانتفاضة الشعبية المستمرة للشعب الايراني تتسع يوما بعد يوم وتتخذ طابعا ديمقراطيا اجتماعيا معاديا للاحتكارات والمصالح والنفوذ الاجنبي والتبعية للامبريالية الامريكية، كما تتبلور حول المطالبة بالحريات الديمقراطية والغاء الاحكام العرفية واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وطرد الخبراء الاجانب من الجيش وكافة المرافق الاقتصادية والسياسية.

ويشير المراقبون ان الامتداد الذي تشهده التحركات الشعبية قد فاق اكثر فاكثر من القاعدة الاجتماعية التي يرتكز اليها نظام الشاه حيث ادى زخم هذه التحركات الى وقف تذبذب اوساط واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة والتحاقها بركب الجماهير. ويمكن المثقفين والبرجوازية الليبرالية عن بدائل اكثر ديمقراطية وقدرة على فرض استقرار متوازن وغير اكراهي دليلا على ذلك.

وتنظر الدوائر الحاكمة في ايران بخطورة بالغة الى تعاظم دور الطبقة العاملة الايرانية في دفع الانتفاضة الى الامام. فمنذ نهاية شهر ايلول اعلن عمال الصناعات البترولية والمناجم والبريد والمرافق الصناعية الاخرى الاضراب عن العمل، واستنادا الى المعطيات فلم تقتصر مطالب العمال المضربين على رفع الاجور وتحسين الاوضاع المعيشية بل تضمنت مطالب سياسية محددة هي مطالب الحركة الوطنية بشكل عام. كما تميزت بابعاد واسعة اضرابات الموظفين والمستخدمين في مختلف مرافق القطاع العام والاضرابات المعادية للحكومة في الارياف وخاصة الاشتباكات الدموية بين الفلاحين ورجال البوليس والجيش.

وتحاول الدعاية الامبريالية والبرجوازية ،ان تعزو اسباب ازمة نظام الشاه ،لما تسميه بالاندفاع السريع في خطط التصنيع ،لذلك فهي تقترح كحل للازمة ،اجراء بعض التباطؤ في هذا المجال كما تقترح اشاعة الروح الليبرالية في الحياة السياسية واجراء بعض التغييرات في قمة السلطة واجهزة الامن. وانطلاقا من هذا التوجيه فقد اعلن شاه ايران بانه عازم على الاستمرار في سياسته السابقة.

ولكن ماذا يعني ذلك؟؟

تجدر الاشارة اولا ان زخم الحركة الجماهيرية قد تجاوز سياسة الشاه وجميع الاقراص المهدئة الاخرى. ان الاسباب الحقيقية للازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها ايران تضرب عميقا في جذور نظام الشاه، وتتمثل

باختصار في تطبيق اساليب الانتاج الرأسمالية في الصناعة والزراعة وفي الانفاق الضخم على التسلح والتبعية الكاملة للسوق العالمي الرأسمالي.

لقد ادى تطبيق الاسلوب الرأسمالي على الصناعة والزراعة فيما اطلق عليه الثورة البيضاء بعد اكثر من ١٥ عاما من التطبيق الى خروج الشعب الايراني الى الشوارع مطالبا بالخبز والحرية.

وفي مجال التطبيق ،اعتمدت هذه السياسة بناءا على توصيات خبراء البنك الدولي ، على اعتماد مبدأ الاستيراد بحد من نفقات الانتاج" وهذا يعني من الناحية العملية انه بامكان ايران ان تشتري منتجات زراعية وصناعية متطورة باقل من كلفة انتاج هذه المنتجات محليا ،وبالنسبة للثروة الحيوانية فقد وضعت خطة لاستيراد الابقار والاغنام والطيور. وفي اطار هذه السياسة اصبحت ايران تفتقر اليوم الى معظم المواد الزراعية في حين كانت قبل ١٥ سنة في شبه كفاية واصبحت ايضا معظم المواد الغذائية مثل البطاطا واللحوم والحليب والسكر شبه مفقودة. ونتيجة للانفاق الضخم على التسليح واستفحال التضخم المالي وانخفاض مستوى المعيشة فقد انخفض استهلاك الحليب بنسبة ٤٠ بالمئة وانخفض استهلاك اللحم بنسبة ٢٠ بالمئة كذلك انخفض استهلاك المواد الاساسية الاخرى مثل الخبز والارز والخضار والسكر والشاي وبهذا عمقت هذه السياسة من تبعية ايران للسوق الرأسمالي ، ودمرت ثروتها الزراعية والحيوانية ،وارغمت جماهير الفلاحين على ترك اراضيهم والهجرة للمدينة ودفعت بالشعب الايراني الى دون مستوى الكفاف. ويثبت منطق الاحداث ان الحركة الوطنية وجماهير الشعب الايراني باتت تدرك هذه الحقائق حيث يتمثل ذلك بزخم الحركات الشعبية واتساعها ومطالبها ذات المحتوى الديمقراطي والتقدمي.

وفي المقابل تكشف الاوساط الامبريالية والرجعية عن خوفها؛ علنا من تصاعد الانتفاضة الشعبية وخطر ذلك على مصالح الغرب الزاسمالي وخطط حلف شمال الاطلسي في منطقة الشرق الاوسط.

ولقد تمثلت وحدة المصالح الامبريالية الرجعية في اعلان جيمي كارتر التزام الولايات المتحدة المطلق في حماية امن ايران، واعلان وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز عن دعم السعودية لنظام الشاه.

ويشير المراقبون السياسيون ان الانتفاضة الشعبية وما سيترتب عليها ستؤثر بشكل جدي على مدى التزامات ايران الخارجية وخاصة في منطقة الخليج مما يحد من قدراتها على حماية نظام قابوس في عمان والتصدي لحركات التحرر الوطني والتآمر على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ويضيف هؤلاء المراقبون ان اي اجراءات اقتصادية جذرية سيتم تنفيذها ستجبر نظام الشاه على تقليص والغاء الكثير من عقود صفقات الاسلحة مع الولايات المتحدة والمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا والتي تقدر قيمتها بمئات البلايين من الدولارات.

وهكذا تجعل ارادة الجماهير الشعبية احتفاظ الشاه بايران، كبلد متخلف وتابع للامبريالية امرا مستحيلا، وهذا هو سر عجز الشاه وخوف الامبريالية وعنف الانتفاضة الشعبية.

★★★

منظمة الوحدة الافريقية هي الاطار الامثل لحل الخلافات الأوغندية التنزانية

اجمع المراقبون السياسيون ان النزاع المسلح بين اوغندا وتنزانيا لا يخدم بأي حال من الاحوال مصالح هذين البلدين بل تستفيد منه بالدرجة الاولى الدول الامبريالية والاحتكارات الغربية في القارة الافريقية. وعلى الرغم من استمرار الهجوم الاوغندي على تنزانيا فان الباب ما زال مفتوحا لحل الخلافات وخاصة بعد الوساطة السوفييتية الليبية بين البلدين.

هذا وكانت الانباء قد ذكرت ان قوات اوغندية قوامها حوالي ٢٠٠٠ رجل قد دخلت الاراضي التنزانية حتى نهر كاجيرا على عمق ٢٠ ميلا في الداخل حيث اعتبر عيدي امين ان هذا النهر يشكل الحدود الاقليمية الجديدة بين البلدين.

ويجيء هذا الاحتلال الاوغندي لجزء من اراضي تنزانيا في ظروف دولية وافريقية تتصف بتصاعد العدوان والتآمر على حركة التحرر الوطني وعلى استقلال الدول الافريقية.

وما يدلل على الخطط الامبريالية لتسعير الوضع ما تعمدت وكالات الانباء الغربية من انباء مغايرة عن مشاركة جنود كوبيين ومستشارين سوفييت في النزاع بين البلدين. ففي البداية روجت هذه الوكالات انباء عن وجود جنود كوبيين بين صفوف القوات التنزانية وبعد ان تبين بان هؤلاء هم المبادرين بالهجوم روجت وكالات الانباء دعايات مضللة عن مشاركة مستشارين سوفييت في اعداد وتنفيذ الهجوم الاوغندي.

لذلك فان القوى الامبريالية، بهدف استعادة نفوذها وخلق مراكز نفوذ جديدة ، تحاول استغلال النزاع المسلح بين تنزانيا واوغندا لهذا الغرض، وهذا ما فعلته بالضبط اثناء ثورة اقليم شابا في زائير، حيث ادعت هذه القوى ان الثوار يتلقون الدعم من الخارج وبالذات من السوفييت والكوبيين المتواجدين في انغولا ولكن سرعان ما انكشف بطلان هذا الزعم وظهرت الخطط الامبريالية مجسمة في اقامة المنشآت النووية في زائير والذي يطلق عليها "اوتراغ".

ان الهجوم الاوغندي على تنزانيا يأتي في الوقت الذي تصعد فيه القوى الامبريالية من تآمرها ضد حركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا وخاصة بعد فشل مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى في ايجاد حل يوطد ويدعم من قوة الانظمة العنصرية في روديسيا وجنوب افريقيا كما انه يأتي في الوقت الذي تشدد فيه حركات التحرر من ضرباتها لهذين النظامين العنصريين بدعم من دول المواجهة الافريقية ومن بينها تنزانيا..

لذلك فان الاطار الامثل لحل النزاع يكون بانسحاب القوات الاوغندية واتباع اسلوب الحوار السياسي ضمن منظمة الوحدة الافريقية وذلك لسد جميع الثغرات التي يمكن ان تنفذ منها المؤامرات الامبريالية ضد قوى التحرر الوطني والاجتماعي في القارة الافريقية..

التعاون السوفييتي ـ الفيتنامي
رد على الدستفزازات الصينية الكمبودية

صرح ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعي السوفييتي ان معاهدة الصداقة والتعاون مع فيتنام لا تحتوي ولو على كلمة واحدة تمس مصالح اي بلد ثالث..

ومن ناحية اخرى وصف لي زوان السكرتير الاول للحزب الشيوعي الفيتنامي في خطاب له معاهدة الصداقة والتعاون بانها تجسيد للاممية البروليتارية وضمانة للاتصالات التي لن تنفصم عراها بين فيتنام وغيرها من منظومة الشعوب الاشتراكية. واضاف لي زوان ان الشعب الفيتنامي لا يخاف التهديدات من الخارج وانه مفعم عزما على مواصلة بناء الاشتراكية وعلى الذود عن استقلاله.

هذا وكانت فيتنام والاتحاد السوفييتي قد وقعا في يوم الجمعة الماضي ١١/٣ على معاهدة للصداقة والتعاون لمدة ٢٥ سنة شملت كافة النواحي السياسية والاقتصادية . كما تعهد البلدان في اطار هذه المعاهدة التاريخية باتخاذ جميع الاجراءات المناسبة والفعالة في حالة العدوان على اي منهما.

وبالاضافة الى ذلك، يعتبر التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون في هذا الوقت بالذات تحذيرا واضحا للقيادتين الصينية والكمبودية لوقف استفزازاتها ضد جمهورية فيتنام.

هذا وتواصل جمهورية فيتنام الاشتراكية توطيد وتعزيز علاقاتها السياسية مع مختلف بلدان العالم، فقد افادت الانباء ان وفدا فيتناميا على مستوى عال قد قام بزيارات الى خمسة بلدان من اتحاد جنوب شرقي آسيا. وذكر راديو هانوي ان هذه الزيارات قد ساهمت في وضع قاعدة سليمة لاقامة وتطوير التعاون والعلاقات الصداقية مع هذه البلدان. كما اشارت صحيفة لاندان

الفيتنامية ان هذه البلدان الخمس قد ادركت مع الفيتنام مسالة ظهور عوامل ملائمة وجديدة في جنوب شرقي آسيا، لتكون منطقة سلام واستقرار.

ويبدو ان هذه النجاحات السياسية لا ترضي حكام الصين وكمبوديا لذلك فان نائب رئيس وزراء الصين تينغ هيساو بينغ يقوم في المرحلة الحالية ــ وبعد انهاء زيارته المشبوهة لليابان ــ بزيارات مماثلة لكل من تايلاند وماليزيا وسنغافورة، في محاولة لتخريب علاقات فيتنام مع هذه الدول.

ولذلك ايضا كان من الطبيعي ان تنضم الصين وكمبوديا الى ابواق الدعاية الامبريالية في رفضها لمعاهدة الصداقة والتعاون بين فيتنام والاتحاد السوفييتي ويجيء هذا العداء للتعاون السوفييتي الفيتنامي في الوقت الذي ذكرت الانباء فيه ان المحادثات مع دول حلف شمال الاطلسي لبيع الصين اسلحة متطورة توشك على الانتهاء.

ويقول المراقبون الموضوعيون ان اللقاء الصيني الكمبودي الامبريالي وسياسة تسعير العداء للسوفييت، والعدوان على فيتنام مقابل السياسة السلمية للاتحاد السوفييتي وجمهورية فيتنام هي الصورة الحقيقية لطبيعة ما يجري في جنوب شرقي آسيا..

●

صادفت في الرابع والعشرين من سبتمبر (ايلول) الماضي الذكرى الخامسة لاعلان الجمهورية في غينيا بيساو . وقد احتفل الكادحون في البلاد بهذه المناسبة الوطنية. وفي السنوات التي تلت اعلان الاستقلال قامت الحكومة بتاميم الاراضي والبنوك وجملة من الشركات الاجنبية كما شيدت الاسس لاقامة صناعة قومية وطنية.